تاريخ استقبال المقال: 2017/12/17 تاريخ مراجعة المقال: 2018/04/17 تاريخ قبول نشر المقال: 2019/05/26

إدارة الأرباح في ظل التغير المحاسبي: حالة النظام المحاسبي المالي في الجزائر (2003 - 2015)

Earnings Management in light of Accounting Change: The Case of SCF in Algeria (2003 - 2015)

بـــلال كيموش
قسم العلوم المالية والمحاسبة
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
kimouchebilal@ymail.com

الملخّـــص:

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر تبني النظام المحاسبي المالي في مستوى إدارة الأرباح، في المؤسسات الجزائرية، حيث شملت 14 مؤسسة بين 2003 و2015، وتم قياس إدارة الأرباح من خلال تصميم نموذج بالاعتماد على نموذج (Dechow et al.) لعام 1995، أما فحص الفرضيات فكان بالاعتماد على الاختبارات الإحصائية اللامعلمية. وحسب نتائج الدراسة فإن الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي نتج عنه انخفاض ذو دلالة إحصائية في مستوى إدارة الأرباح، مقارنة بفترة المخطط المحاسبي الوطني.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح، التغير المحاسبي، المخطط المحاسبي الوطني، النظام المحاسبي المالي.

Résumé:

Cette étude vise à examiner l'impact du nouveau Système Comptable Financier algérien, dite SCF sur la gestion des résultats, en utilisant 14 sociétés, entre 2003 et 2015. La gestion des résultats a été mesurée selon un modèle qui a été développé à partir de (Dechow et al., 1995), alors que les hypothèses ont été testées en fonction des tests non paramétriques. Selon les résultats, l'adoption du SCF par les sociétés algériennes a réduit la gestion des résultats significativement par rapport au période du PCN.

Mots clés: Gestion des résultats, Changement comptable, Plan Comptable National (PCN), Système Comptable Financier (SCF).

Abstract:

The aim of this study is to explore the impact of the new Algerian Financial Accounting System (SCF) on earnings management, using 14 companies, during 2003 to 2015. Earnings management has been measured by a model that developed depending on (Dechow

et al., 1995), while hypotheses have been tested depending on nonparametric tests. According to the results, the SCF adoption in the Algerian companies has significantly decreased earnings management comparing to the PCN period.

Key words: Earnings management, Accounting change, National Accounting Plan (PCN), Financial Accounting System (SCF).

مقدمة :

تعتبر إدارة الأرباح من بين الممارسات الاحتيالية التي تتم في إطار العمل المحاسبي، والتي تهدف إلى التأثير في محتوى القوائم المالية، بما يتيح للمسيرين بلوغ النتيجة المحاسبية المستهدفة، وذلك بالاعتماد على المرونة المحاسبية المتاحة عند معالجة البنود والعمليات الاقتصادية للمؤسسة، وتتجلى هذه المرونة في اختيار السياسات المحاسبية، من خلال المفاضلة بين البدائل المتاحة، وإصدار التقديرات والأحكام المهنية التي تتيح تطبيقها. وتسمح إدارة الأرباح للمسيرين بتكييف القوائم المالية دون الخروج عن التنظيم المحاسبي المعتمد، مما يؤدي إلى صعوبة اكتشافها من طرف المدققين عند فحص القوائم المالية، وعند اكتشافها يصعب عليهم إبداء تحفظ عليها.

يتوقف مستوى إدارة الأرباح بالدرجة الأولى على المرونة المحاسبية، والتي تعتمد بدورها على طبيعة النظام المحاسبي للدولة، على اعتبار أنه مرجع للمسيرين عند إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسات؛ وفي هذا الصدد توفر الأنظمة المحاسبية مستويات مختلفة من المرونة، سواء فيما يخص مرونة الاختيار بين البدائل المحاسبية، أو فيما يخص هوامش التقدير والأحكام التي يتعين إصدارها؛ ومن هذا المنطلق فإن تغيير النظام المحاسبي يمكن أن ينتج عنه تغييرات جوهرية في مستويات إدارة الأرباح للمؤسسات.

شهدت الجزائر تحولا محاسبيا مهما منذ 2010، بعد التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني، وتبني النظام المحاسبي المالي، واكب موجة التنميط

المحاسبي على المستوى الدولي، كنتيجة للإصلاحات التي شهدتها هيئة معايير المحاسبة الدولية عام 2001، والمراجعات التي مست المعايير الصادرة عنها؛ وجاء ذلك نتيجة للاتفاق الموقع بين المنظمة الدولية لهيئات مراقبة وتنظيم البورصات، وهيئة معايير المحاسبة الدولية عام 1994، مما أدى إلى توجه كبير من طرف الدول لتبني معايير التقرير المالي الدولية أو التكيف معها.

مشكلة الدراسة :

نظرا للاختلافات الموجودة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي، وخصوصا فيما يتعلق بالطرق والسياسات المحاسبية المتاحة للقياس والعرض، وكذا مستوى الإفصاحات المطلوبة وطبيعتها، يتوقع أن يكون هناك اختلاف بينهما فيما يخص مستوى المرونة المحاسبية، لذا فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول إدارة الأرباح في ظل التغير المحاسبي الذي شهدته الجزائر عام 2010، ويمكن صياغتها في السؤال الآتي:

ما مدى تأثير الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي على مستوى إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية ؟

فرضيات الدراسة :

انطلاقا من الدراسات السابقة واستنادا إلى خصائص النظام المحاسبي المالي، مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني تم وضع الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى: نتج عن تبني النظام المحاسبي المالي زيادة جوهرية في مستوى المستحقات المحاسبية للمؤسسات الجزائرية.

الفرضية الثانية: نتج عن تبني النظام المحاسبي المالي زيادة جوهرية في مستوى إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية.

أهمية وهدف الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه إدارة الأرباح في تغيير مدلول القوائم المالية، مما يتطلب فهم آليات هذه الممارسة، بما يساهم في الحد منها، وزيادة موثوقية القوائم المالية؛ كما تعتبر من أولى الدراسات التي أجريت في الجزائر، وخصوصا في ظل التحول إلى النظام المحاسبي المالي؛ أما هدف الدراسة فهو محاولة قياس مستوى إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية، واستكشاف مدى وجود اختلاف معنوي بين النظام المحاسبي المالي، والمخطط المحاسبي الوطني، فيما يخص مستوى إدارة الأرباح.

1. الدراسات السابقة

رغم أن بداية الدراسات حول العلاقة بين إدارة الأرباح والتغيرات المحاسبية كانت مع بداية الاتجاه الإيجابي في المحاسبة، منذ نهاية الستينيات من القرن العشرين، إلا أن تلك الدراسات كانت تركز قبل بداية الألفية الجديدة على التغيرات الاختيارية، في حالة وجود أكثر من بديل محاسبي لمعالجة نفس البند أو الحدث الاقتصادي، أو في حالة التعديلات التي تمس المرجعية المحاسبية المعتمدة. لكن الوضع تغير بعد عام 2001، بسبب تزايد موجة التنميط المحاسبي الدولي، وتوجه العديد من الدول نحو تبني معايير المحاسبة الدولية أو التكيف معها، مما أدى إلى بروز العديد من التغيرات المحاسبية، حاولت عدة دراسات فحص آثارها على مستويات إدارة الأرباح.

من أبرز الدراسات نجد دراسة (Leuz et al.)[1] عام 2003، والتي أكدت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي المعتمد ومستوى إدارة

الأرباح في عدة دول؛ ودراسة (Van Tendeloo and Vanstraelen)[2] عام 2005، والتي أشارت إلى وجود اختلاف في مستوى إدارة الأرباح بين القوائم المالية المعدة وفق القواعد المحاسبية الألمانية، وتلك المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية؛ ودراسة (Goncharov and Zimmermann)[3] عام 2007، والتي أثبتت عدم وجود اختلاف في مستوى إدارة الأرباح بين الحسابات المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية، وتلك المعدة وفق القواعد المحاسبية الألمانية، غير أن مستوى إدارة الأرباح في الحسابات المعدة وفق معايير المحاسبة الأمريكية كان أقل منهما. وإلى جانب ذلك، نجد دراسة (Heemskerk and Van der Tas)[4] عام 2006، التي اهتمت بفحص أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على إدارة الأرباح باستخدام عينة من 160 مشاهدة في ألمانيا وسويسرا، وتوصلت إلى وجود زيادة في مستوى إدارة الأرباح بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الألمانية.

وجد (Jeanjean and Stolowy)[5] عام 2008 أن تكرارات إدارة الأرباح لم تنخفض بعد تبني معايير المحاسبة الدولية، بل شهدت زيادة في فرنسا، وبقيت ثابتة في المملكة المتحدة وأستراليا؛ وأثبت (Aussenegg et al.)[6] عام 2008 عدم وجود اختلاف في مستوى إدارة الأرباح بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير المحلية للدول الأوروبية؛ أما (Yao et al.)[7] عام 2010 فقد وجدوا أن إدارة الأرباح من خلال مصاريف البحث والتطوير والضرائب المؤجلة كانت أكبر في المؤسسات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية، مقارنة بالمؤسسات التي تطبق معايير المحاسبة الأميركية، في حين كانت إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية أكبر في المؤسسات التي تطبق معايير المحاسبة الأميركية، مقارنة بالمؤسسات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية.

اعتمدت دراسة (Barth et al.)[8] عام 2008 على 1896 مشاهدة في 21 بلدا بين 1994 و2003، وتوصلت إلى أن 327 مؤسسة تطبق معايير المحاسبة الدولية هي أقل ممارسة لإدارة الأرباح، ومعلوماتها المحاسبية أكثر ملاءمة، مقارنة بالمؤسسات التي تطبق المعايير المحاسبية التقليدية غير الأمريكية، كما أشارت الدراسة إلى تحسن جودة القوائم المالية في المؤسسات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية، مقارنة بالفترة التي كانت لا تطبق فيها تلك المعايير. أما دراسة (Dunstan et al.)[9] عام 2010 فقد اعتمدت على 4010 مشاهدة خلال ست سنوات، وأشارت إلى أن تبني المؤسسات الماليزية لمعايير المحاسبة الدولية ساهم في تحسن جودة الأرباح المحاسبية، نظرا لانخفاض المستحقات الاختيارية. وتوصلت دراسة (Brenet)[10] عام 2012 إلى نفس النتائج، حيث أشارت إلى أن تبني معايير المحاسبة الدولية أدى إلى خفض مستوى إدارة الأرباح في المؤسسات الصينية والألمانية؛ كما أشارت دراسة (Mazza et al.)[11] عام 2014 إلى أن تبني معايير المحاسبة الدولية نتج عنه انخفاض مستوى إدارة الأرباح في المؤسسات الإيطالية.

بافتراض أن المرونة الكبيرة التي تتيحها معايير المحاسبة الدولية خلال الفترة الانتقالية، ستؤدي إلى زيادة مستوى إدارة الأرباح، اهتمت دراسة (Jeanjean et al.)[12] عام 2012 بأثر معايير المحاسبة الدولية على مستوى إدارة الأرباح في المؤسسات الأوربية، التي تبنت معايير المحاسبة الدولية بشكل طوعي قبل 2005، أو بشكل إلزامي بدء من 2005؛ وقد أشارت إلى زيادة مستوى إدارة الأرباح، سواء في المؤسسات التي تبنت معايير المحاسبة الدولية بشكل طوعي أو بشكل إلزامي، لاسيما بين 2003 و2005.

ركزت دراسة (Liu et al.)[13] عام 2014 على فحص فيما إذا كانت معايير المحاسبة الأمريكية والمعايير الدولية توفران نفس الفرص لإدارة الأرباح،

وقد شملت عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة فرانكفورت بين 1999 و2004، بلغ عددها 239 مؤسسة، وبلغ عدد المشاهدات 717 مشاهدة؛ وحسب النتائج فإن إدارة الأرباح من خلال مصاريف البحث والتطوير كانت أعلى في ظل المعايير الدولية مقارنة بالمعايير الأمريكية، في حين لم يتم تسجيل اختلاف معنوي بين المرجعيتين فيما يخص إدارة الأرباح المرتكزة على المستحقات. وركزت دراسة (Beuren and Klann)[14] عام 2015 على بحث فيما إذا حدثت تغيرات في مستويات إدارة الأرباح بالمؤسسات الأوروبية، بعد تبني معايير المحاسبة الدولية بدء من عام 2005، وقد شملت عينة من المؤسسات الأوروبية بين 2000 و2009؛ وحسب النتائج، هناك ثلاث مجموعات من الدول، شهدت المجموعة الأولى انخفاض في مستوى إدارة الأرباح بعد تبني معايير المحاسبة الدولية، وشهدت المجموعة الثانية زيادة في مستوى إدارة الأرباح، ولم تسجل المجموعة الثالثة أي تأثير لمعايير المحاسبة الدولية في مستوى إدارة الأرباح.

اهتم (Palacios-Manzano and Martinez-Conesa)[15] عام 2014 ببحث فيما إذا كان تكييف القواعد المحاسبية المكسيكية مع المعايير الدولية بدء من 2005 قد سمح بخفض إدارة الأرباح، بالاعتماد على 178 مؤسسة مكسيكية مدرجة في بورصة نيويورك بين 1997 و2008؛ وقد أشارت النتائج إلى أن تكييف القواعد المحاسبية المكسيكية مع المعايير الدولية لم يكن مصحوبا بمستوى أقل للمستحقات الاختيارية. أما (Miková)[16] عام 2014، وبالاعتماد على عينة ضمت 603 مؤسسة في 24 بلدا أوروبيا بين 1992 و2013، وبالاستناد إلى نموذج (Larcker et al.)[17] لقياس إدارة الأرباح، فقد وجد أن تبني معايير المحاسبة الدولية لم يحسن جودة التقارير المالية. وبدوره توصل (Koster)[18] عام 2016، بعد دراسة 80 مؤسسة بين 2002 و2007، بالاعتماد

على نموذج (Dechow et al.)[19]، إلى عدم وجود اختلاف بين فترة تطبيق القواعد المحاسبية الهولندية وفترة تطبيق معايير المحاسبة الدولية، فيما يخص إدارة الأرباح وتمهيد الدخل.

هدفت دراسة (Salewski et al.)[20] عام 2013 إلى فحص أثر تبني معايير المحاسبة الدولية على شفافية الإفصاح المالي، واعتمدت على عينة من المؤسسات الألمانية المدرجة بين 1995 و2012، بالاستناد إلى نموذج (Kothari et al.)[21]؛ وحسب النتائج، فإن تبني معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الألمانية كان مصحوبا بمستوى أعلى لجودة الإفصاح المالي، وبمستوى أعلى لإدارة الأرباح. أما دراسة (Khoo and Ahmad-Zaluki)[22] عام 2015، فقد هدفت إلى تحليل أثر التقارب مع معايير المحاسبة الدولية على إدارة الأرباح؛ وبالاعتماد على 231 مؤسسة ماليزية مدرجة خلال 2005 و2006، وبالاستناد إلى نموذج (Kothari et al.)، أثبتت الدراسة أن التقارب مع معايير المحاسبة الدولية نتج عنه انخفاض مستوى إدارة الأرباح.

من هذا الملخص للدراسات السابقة، يتضح أن أغلبها أجريت في الدول المتقدمة، وخصوصا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وأجريت بعضها في الدول الصاعدة على غرار ماليزيا والصين؛ كما يتضح أن كلها ارتكزت على أثر التغير لمعايير المحاسبة الدولية في إدارة الأرباح؛ ورغم وجود اتجاه عام يؤكد دور هذا التغير في خفض مستوى إدارة الأرباح، إلا أن النتائج كانت متباينة، وتندرج ضمن ثلاث مجموعات، خلصت المجموعة الأولى إلى عدم وجود أي أثر لمعايير المحاسبة الدولية على مستوى إدارة الأرباح، وخلصت المجموعة الثانية إلى وجود أثر سلبي لمعايير المحاسبة الدولية على مستوى إدارة الأرباح، أما المجموعة الثالثة فخلصت إلى وجود أثر إيجابي لمعايير المحاسبة الدولية على مستوى إدارة الأرباح.

تنطلق هذه الدراسة من نفس الإطار النظري للدراسات السابقة، غير أنها تختلف عنها في بعض الجوانب، لاسيما فيما يتعلق بفترة وبيئة الدراسة، حيث امتدت فترة الدراسة بين 2003 و2015، على مدار 15 سنة، أما أغلب الدراسات السابقة فقد اعتمدت على فترات قصيرة؛ كما أجريت في بيئة اقتصادية نامية، في حين أجريت أغلب الدراسات السابقة في بيئات اقتصادية متقدمة أو صاعدة؛ وإلى جانب ذلك اعتمدت هذه الدراسة على نموذج مختلف لتقدير المستحقات الاختيارية، من أجل قياس إدارة الأرباح، وهو عبارة عن نموذج (Dechow et al.) لعام 1995، معدلا بالمبيعات بعد التدفقات النقدية.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2. مفهوم إدارة الأرباح

استخدم (Stolowy and Breton) مصطلح "إدارة البيانات المحاسبية"[23] (La gestion des données comptables) للتعبير عن جميع الممارسات التي تهدف إلى التأثير في شكل ومحتوى القوائم المالية، وحسبهما فإن هذا المفهوم يعبر عن "استغلال المسيرين للمرونة المتاحة، فيما يخص الاختيار المحاسبي أو هيكلة العمليات، بهدف تغيير مخاطر تحويل الثروة المرتبطة بالمؤسسة، مما يؤثر سلبا في موثوقية النتيجة المحاسبية للمؤسسة ومركزها المالي"[24]؛ وفي الحقيقة فإن إدارة البيانات المحاسبية يمكن أن تؤثر أيضا في التدفقات النقدية، مما يؤثر في قرارات المستخدمين، اللذين يستجيبون للتغيرات التي تحدث في التدفقات النقدية، أكثر من استجابتهم للتغيرات التي تحدث في نتيجة المؤسسة ومركزها المالي، دون أن تؤثر في التدفقات النقدية.

تعتبر إدارة الأرباح من أهم تقنيات إدارة البيانات المحاسبية، التي يقوم بها المسيرون في إطار العمل المحاسبي، من أجل تحقيق أهداف معينة؛ ويمكن

أن تعتمد على المرونة المحاسبية للتأثير في المستحقات، لذا نكون بصدد إدارة الأرباح المحاسبية، كما يمكن أن تعتمد على المرونة التشغيلية للتأثير في التدفقات النقدية، لذا نكون بصدد إدارة الأرباح الحقيقية؛ وفي هذا الإطار يرى (Joshua) أن "إدارة الأرباح تمثل إستراتيجية لتوليد الأرباح، بالاعتماد على المرونة والاختيار المحاسبي والتدفقات النقدية التشغيلية"[25]؛ ويرى (كيموش وبوسنة) أن "إدارة الأرباح تعبر عن الأساليب المحاسبية، والقرارات التشغيلية التي تتبناها الإدارة، للتأثير في مستوى النتائج المحاسبية...، بالاعتماد على المرونة التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية، وهوامش التقدير المتاحة عند تطبيق بعض السياسات المحاسبية"[26].

حسب (Davidson et al.) فإن إدارة الأرباح تتمثل في "اتخاذ إجراءات إرادية، في إطار القيود التي تفرضها المعايير المحاسبية، للوصول إلى مستوى النتيجة المرغوب"[27]؛ وعرف (Levitt) إدارة الأرباح بأنها "التقرير عن الدخل بطريقة تعكس رغبات الإدارة وليس الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة"[28]؛ ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن إدارة الأرباح عبارة عن سلوك إرادي هادف، لذا فهي تختلف عن الأخطاء المحاسبية، التي تتم دون قصد، كما تتم في إطار المبادئ والقواعد المحاسبية، لذا فهي تختلف عن الغش المحاسبي، الذي يتم من خلال الخروج عن المرجعية المحاسبية.

تميز الأدبيات بين شكلين لإدارة الأرباح، يتمثل الشكل الأول في إدارة الأرباح المحاسبية، التي ترتكز على المستحقات، وتعتمد على المرونة التي تنطوي عليها المعايير أو القواعد المحاسبية، ممثلة في مرونة المفاضلة بين البدائل المحاسبية، عند وجود أكثر من بديل لمعالجة نفس البند أو الحدث الاقتصادي، كطرق تقييم المخزون وطرق الاهتلاك؛ إضافة إلى المرونة المتاحة لإصدار التقديرات والأحكام المهنية، عند تطبيق بعض السياسات

المحاسبية، كتقدير خسائر القيمة، المؤونات، الأعمار الإنتاجية للتثبيتات؛ فالهدف من المرونة المحاسبية هو تمكين الإدارة من إعداد القوائم المالية بشكل يعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة، لكن هذه المرونة غالبا ما يتم انتهازها من طرف المسيرين بغرض إدارة الأرباح.

أما الشكل الثاني فيتمثل في إدارة الأرباح الحقيقية، التي تعتمد على المرونة التشغيلية، من خلال المفاضلة التي يقوم بها المسيرون عند اتخاذ قرارات الاستثمار، وخصوصا فيما يتعلق بترقب اللحظة المناسبة للتنازل عن التثبيتات، أو اختيار التوقيت المناسب لإثبات عملية التنازل، للتأثير في نتيجة الدورة كما هو مرغوب، بالاعتماد على فوارق القيمة الناتجة. ويمكن أن تتم إدارة الأرباح الحقيقية بالاعتماد على قرارات التمويل، من خلال تقنيات الهندسة المالية، بما يتيح تخفيف أثر بعض العمليات على الميزانية، أو من خلال إلغاء تجميع بعض العمليات (Déconsolidation) وعمليات التوريق، التي تسمح بتحسين وضعية النقدية وتحسين المركز المالي للمؤسسة. وإلى جانب ذلك، يمكن أن تتم إدارة الأرباح الحقيقية بالاعتماد على قرارات الاستغلال، من خلال إدارة المبيعات، كتسريع المبيعات بمنح تخفيضات أو فترات ائتمان مبالغ فيها؛ أو من خلال إدارة الإنتاج، عن طريق زيادة الإنتاج إلى مستوى يفوق التقديرات، بهدف خفض التكلفة الثابتة الوحدوية وتحسين الهوامش؛ أو من خلال إدارة المصاريف الاختيارية، التي تعتبر مصاريف جارية لا ينتج عنها إيرادات فورية، وتشمل عادة: مصاريف البحث والتطوير، مصاريف الإشهار، والمصاريف العامة والإدارية[29].

2.2. التحول للنظام المحاسبي المالي وإدارة الأرباح

عرفت الجزائر منذ بداية 2010 تحولا هاما في المرجعية المحاسبية، التي يعتمد عليها مسيرو المؤسسات عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، بغرض إعداد وعرض القوائم المالية؛ وقد جاء هذا التحول استجابة لموجة التنميط المحاسبي الدولي منذ بداية الألفية الجديدة، حيث عرفت العشريتان الأخيرتان العديد من التغيرات المحاسبية على مستوى الدول، بهدف تبني معايير المحاسبة الدولية، أو تبني أنظمة محاسبية مستنبطة منها؛ وذلك من أجل تحقيق التقارب بين الأنظمة المحاسبية للدول، وزيادة قابلية المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسات، مما ينتج عنه تسهيل حركة الأموال والاستثمارات، وتسهيل عملية تجميع القوائم المالية للمؤسسات القابضة العابرة للحدود.

من المتوقع أن ينتج عن التغيرات المحاسبية، التي تمت بهدف التقارب مع معايير المحاسبة الدولية، العديد من الآثار، نتيجة للاختلافات الموجودة بين معايير المحاسبة الدولية والمرجعيات المحاسبية للدول، إضافة إلى متطلبات تطبيق هذه المعايير؛ ومن أهم الآثار المتوقعة لهذا التقارب، هو الأثر على جودة القوائم المالية. وفي هذا الصدد، "تعتبر إدارة الأرباح أحد أهم مقاييس جودة القوائم المالية"[30]، فزيادة مستوى إدارة الأرباح يؤثر سلبا في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وخصوصا الموثوقية، لذا فإن زيادة جودة القوائم المالية يتطلب الحد من ممارسات إدارة الأرباح، لكن هناك من يرى أن وجود مستوى معين من إدارة الأرباح ضروري لزيادة ملاءمة القوائم المالية، وهو ما يتطلب المواءمة بين مختلف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، من خلال التحكم في مستوى إدارة الأرباح.

حسب (De George et al.)[31] فإن أغلب الأدبيات السابقة تفترض أن تبني معايير المحاسبة الدولية أو التكيف معها سوف يؤثر إيجابا في المؤسسات

والدول، وذلك فيما يخص: زيادة الشفافية، تخفيض تكلفة رأس المال، زيادة حركة الاستثمارات بين الدول، وزيادة قابلية مقارنة التقارير المالية؛ غير أن بعض الدراسات حذرت من الإفراط في الاستنباطات حول دور معايير المحاسبة الدولية في إحداث التأثيرات السابقة.

عند مراجعة الأدبيات يمكن التمييز بين وجهتي نظر مختلفتين؛ تفترض الأولى أن معايير المحاسبة الدولية تؤثر سلبا في جودة الإفصاح المالي، "فهذه المعايير المرتكزة على المبادئ (Principles-based standards) تتيح قدرا أكبر من المرونة المحاسبية"[32]، التي تعتبر مصدرا لإدارة الأرباح؛ فحسب (Kharrat)[33] فإن معايير المحاسبة الدولية تتيح العديد من البدائل المحاسبية، وتوفر هامشا أكبر للتفسيرات والتقديرات، التي تكون غطاء للمسيرين للتحكم في النتائج المحاسبية. أما وفقا لوجهة النظر الثانية، فإن معايير المحاسبة الدولية تؤثر إيجابا في جودة الإفصاح المالي، فحسب العديد من الدراسات فإن "تبني معايير المحاسبة الدولية سوف ينتج عنه انخفاض مستوى إدارة الأرباح، على اعتبار أن تعليماتها أكثر وضوحا، وتفرض مستوى أعلى من الإفصاح مقارنة بالمعايير المحاسبية المحلية"[34].

بالنسبة للتحول نحو النظام المحاسبي المالي في الجزائر، فإن الأمر لا يختلف كثيرا، على اعتبار أن أغلب تعليماته مستنبطة من معايير المحاسبة الدولية، استجابة لموجة التنميط المحاسبي الدولي، بهدف "تقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية نحو الممارسة الدولية، مما يسمح للمحاسبة بالاعتماد على إطار تصوري، وإنتاج معلومة مفصلة، وتحديد المبادئ والقواعد التي توجه الممارسة، وخاصة تسجيل الأحداث وتقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يحد من مخاطر التلاعب بالقواعد، ويسهل فحص الحسابات"[35]. وعلى هذا الأساس فإن تحسين جودة المعلومة المالية يعتبر أحد أهداف تبني النظام

المحاسبي المالي، من خلال توفير إطار من المبادئ والمفاهيم والخصائص، يسمح للمسيرين باختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، ويكون مرجعا للمدققين عند فحص الحسابات، ويساعد المستخدمين على فهم وتفسير القوائم المالية، بما يساهم في الحد من مختلف أساليب إدارة البيانات المحاسبية.

يتمحور التساؤل الرئيسي حول مدى إمكانية اعتبار النظام المحاسبي المالي أكثر جودة مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، وبالتالي قدرته على تحسين جودة القوائم المالية وتخفيض مستوى إدارة الأرباح، وذلك بالنظر للاختلافات العديدة بينهما؛ فقبل كل شيء هناك فرق جوهري بين "المخطط" و"النظام"، حيث كان التركيز كبيرا في ظل المخطط المحاسبي الوطني على عملية التسجيل المحاسبي (Bookkeeping)؛ أما في ظل النظام المحاسبي المالي، فإلى جانب الاهتمام بعملية التسجيل المحاسبي، من خلال تحديد مدونة الحسابات وكيفية سيرها، هناك اهتمام أيضا بقواعد التقييم والاعتراف والعرض ومتطلبات الإفصاح؛ ويمكن هيكلة الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني ضمن ثلاث مستويات:

- **الإطار التصوري للمحاسبة المالية:** والذي يلعب دورا مهما في زيادة جودة القوائم المالية، من خلال تحديد الفروض والمبادئ الأساسية والمفاهيم والخصائص النوعية، التي تعد أساس إعداد وعرض القوائم المالية من طرف المسيرين، وتعد مرجعا لفحصها من طرف المدققين، كما تساهم في زيادة قابلية فهمها من طرف المستخدمين، وأكثر من ذلك تساعد المسيرين في معالجة العمليات التي لا توجد سياسات محاسبية تنطبق عليها.
- **قواعد وطرق التقييم والاعتراف والعرض:** والتي تلعب دورا مهما في تحديد مستوى المرونة المحاسبية، فهي التي تحدد طبيعة البدائل المتاحة لمعالجة البنود والعمليات الاقتصادية، كما تحدد المجالات التي تتطلب

الاعتماد على التقديرات والأحكام المهنية؛ وفي هذا الصدد يمكن أن نلمس مستوى أعلى من المرونة في ظل النظام المحاسبي المالي، مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني؛ وتتمثل أهم الاختلافات بين المرجعيتين في: إدراج المصاريف الإعدادية، معالجة الشهرة، إدراج وتقييم مصاريف التطوير والبرمجيات المطورة داخليا، معالجة التثبيتات المعنوية المقتناة، الاهتلاك، النفقات اللاحقة المتعلقة بالتثبيتات، عقود الإيجار، التقييم اللاحق للتثبيتات، الضرائب المؤجلة، تقييم الأوراق المالية... إلخ.

- **متطلبات الإفصاح:** حيث يفرض النظام المحاسبي المالي مستوى أعلى من الإفصاح مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، ومن أهم الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي فيما يخص الإفصاح، ضرورة تضمين الملحق بجميع القواعد والطرق المحاسبية التي تم الاعتماد عليها لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية، مع ضرورة توضيح القواعد والطرق المطابقة للمعايير المحاسبية، وتبرير أي قواعد أو طرق مخالفة لها، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالعمليات التي تكتسي طابعا خاصا، والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة الأم والفروع والمؤسسات المشتركة والزميلة؛ ومن المتوقع أن تساهم متطلبات الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المالية وتخفيض مستوى إدارة الأرباح.

3. الإجراءات المنهجية للدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث تم اختيار مجموعة من المؤسسات الجزائرية، بما يتيح جمع البيانات الضرورية لقياس المتغيرات؛ ليتم بعدها الاستناد إلى الطريقة الإحصائية من خلال الاعتماد على بعض الاختبارات الإحصائية لفحص فرضيات الدراسة.

1.3. جمع البيانات

شملت الدراسة 14 مؤسسة جزائرية، تم اختيارها على أساس إمكانية الحصول على القوائم المالية، خلال الفترة بين 2003 و2015، حيث بلغ عدد المشاهدات الكلية خلال فترة الدراسة 117 مشاهدة.

الجدول (1): توزيع المؤسسات على مختلف سنوات الدراسة.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	211	2012	2013	2014	2015	المشاهدات
المؤسسات	7	9	9	11	11	12	12	8	8	8	9	8	5	117
المؤسسات المعنية بالدراسة هي: Air algérie؛ El aurassi؛ ENTP؛ Saidal؛ Sonatrach؛ Sonelgaz؛ SPA Dahli؛ ETRHB؛ ENAFOR؛ Cevital؛ NCA-Rouiba؛ Biopharm؛ Alliance؛ Hyproc SC														

المصدر: من إعداد الباحث.

2.3. قياس إدارة الأرباح

تتم إدارة الأرباح المحاسبية من خلال التأثير في مستوى المستحقات، لذا فإن قياس مستوى إدارة الأرباح يعتمد على تقدير المستحقات الاختيارية، ويعتبر (Healy) أول من اعتمد على المستحقات المحاسبية كمؤشر لإدارة الأرباح عام 1985، وقد عرفها باعتبارها "مجموع التسويات المحاسبية على التدفقات النقدية، والمسموح بها من طرف الهيئات مصدرة المعايير المحاسبية"[36]؛ و"تشمل العناصر التي تتيح الانتقال من محاسبة الخزينة إلى محاسبة التعهد، والعمليات التي ينتج عنها تغيير مخطط النتائج المحاسبية عبر الزمن، حيث تسمح للمسيرين بتحويل النتائج بين مختلف الدورات"[37].

تنتج المستحقات المحاسبية بالدرجة الأولى عن أساس الاستحقاق الذي يقضي بضرورة الاعتراف بالأحداث الاقتصادية في الدورة التي حدثت فيها، ومبدأ الدورية واستقلال الدورات، الذي يتطلب إعداد القوائم المالية مرة كل سنة على الأقل، مما يستدعي القيام بمختلف التسويات وأعمال نهاية السنة، ومختلف عمليات التخصيص والتوزيع، بهدف ربط العمليات الاقتصادية

بالدورة التي حدثت فيها؛ كما تنتج المستحقات المحاسبية عن بعض المبادئ المحاسبية الأخرى، على غرار مبدأ الحيطة والحذر التي يتطلب العديد من التقديرات من أجل تعجيل الاعتراف بالخسائر المتوقعة قبل حدوثها، وتأجيل الاعتراف بالمكاسب المتوقعة، ومبدأ الاعتراف بالإيراد ومبدأ المقابلة.

تستدعي المبادئ المحاسبية السابقة إصدار التقديرات والأحكام المهنية بشكل كبير، من أجل القيام بمختلف عمليات التوزيع والتخصيص التي تتطلبها عملية إعداد القوائم المالية، مما يؤدي إلى ظهور المستحقات المحاسبية، التي يسهل التأثير عليها والتحكم فيها، لذا تعتبر أداة أسهل وأقل تكلفة لإدارة الأرباح؛ وذلك بعكس التدفقات النقدية، التي لا يمكن التحكم فيها بالاعتماد على القرارات المحاسبية، حيث يستدعي ذلك الاستناد إلى قرارات اقتصادية حقيقية، ترتبط بعمليات الاستغلال أو الاستثمار أو التمويل.

تميز الأدبيات بين المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية، هذه الأخيرة تعتبر عادية بالنظر لحجم المؤسسة ومستوى أدائها واتفاقيات الصناعة؛ أما بالنسبة للمستحقات الاختيارية فتعتبر غير عادية، لأنها تنتج عن استغلال المسيرين للمرونة المحاسبية المتاحة، سواء فيما يخص الاختيار أو التقدير، وتعتبر أفضل مقياس لإدارة الأرباح؛ ومن هذا المنطلق اعتمدت الدراسة على المستحقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح، ومن أجل تقديرها تم تصميم نموذج انطلاقا من نموذج (Dechow et al.) لعام 1995، بعد تعديله بالمبيعات بعد التدفق النقدي، كما هو موضح في المعادلة (1).

$$TAC_{it}/A_{it-1} = \beta_1 (1/A_{it-1}) + \beta_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/A_{it-1}] + \beta_3 (PPE_{it}/A_{it-1}) + \beta_4 (REV_CF_{it}/A_{it-1}) + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث:

TAC_{it}: المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

A_{it-1}: إجمالي أصول المؤسسة (i) في بداية الفترة (t).

ΔREV_{it}: التغير في رقم أعمال المؤسسة (i) بين الفترتين (t) و(t - 1).

ΔREC_{it}: التغير في زبائن المؤسسة (i) بين الفترتين (t) و(t - 1).

PPE_{it}: إجمالي التثبيتات العينية للمؤسسة (i) في نهاية الفترة (t).

REV_CF_{it}: المبيعات خارج التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

β_1 ، β_2، β_3، β_4: معاملات الانحدار.

ε_{it}: الخطأ العشوائي ويعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية.

انطلاقا من المعادلة (1)، تم تقدير المستحقات الاختيارية لكل مؤسسة خلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال الخطوات الآتية:

- **الخطوة الأولى: حساب المستحقات الكلية** (TAC_{it})

يمكن حسابها إما بالفرق بين نتيجة الدورة وصافي التدفق النقدي، وإما من خلال المصاريف غير النقدية والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل، كما يتضح من المعادلة (2)[38]، والملحق (1) يلخص النتائج.

$$TAC_{it} = \Delta BFR_{it} + PRC_{it} - DOT_{it} \qquad (2)$$

حيث:

ΔBFR_{it}: تغير احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة (i) بين الفترتين (t) و(t - 1).

PRC_{it}: النواتج غير النقدية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)، وتشمل الإنتاج المثبت، الأعباء المحولة، استرجاعات الاستغلال والاسترجاعات المالية.

DOT_{it}: الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

- **الخطوة الثانية: تقدير معالم النموذج**

هي معاملات انحدار المعادلة (1)، وتم تقديرها باستخدام بيانات جميع المؤسسات خلال كامل فترة الدراسة (Pooled regression)، وبالاستناد إلى طريقة المربعات الصغرى، وكانت النتائج كما يتضح في الجدول (2).

الجدول (2): نتائج تقدير المعادلة (1).

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	VIF	F	Sig.	R^2	Durbin-Watson
	B	Std. Error	Beta							
(Constant)	0,025	0,022		1,128	0,262					
1/ A	-22985	46656	-0,046	-0,493	0,623	1,191				
REV_REC/ A	-0,032	0,015	-0,236	-2,178	0,032	1,635	7,99	0,000[a]	0,201	1,964
PPE/ A	-0,069	0,017	-0,348	-4,027	0,000	1,040				
REV_CF / A	0,049	0,016	0,356	3,060	0,003	1,882				

a. Dependent Variable: TAC

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

من الجدول (2) نلاحظ أن β_3 وβ_4 كانا معنويين عند مستوى 1%، وكان β_2 معنويا عند مستوى 5%، أما β_1 فكان غير معنوي؛ كما نلاحظ أن النموذج كان معنويا عند مستوى 1%، وأن معامل التحديد بلغ 0,201؛ وبلغت قيمة (Durbin-Watson) 1,964، وهي قريبة جدا من القيمة 2، مما يعني وجود استقلال ذاتي للبواقي الناتجة عن تقدير النموذج؛ أما معاملات تضخم التباين (VIF) فكانت كلها ضعيفة لم تتجاوز القيمة 2، مما يعني عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة. في الأخير، ومن الجدول (3)، نلاحظ أن مستوى المعنوية لاختبار (Kolmogorov-Smirnov) ومستوى المعنوية لاختبار (Shapiro-Wilk) كانا أكبر من 5%، مما يعني أن البواقي الناتجة عن تقدير النموذج تتبع التوزيع الطبيعي. ومن النتائج السابقة يتضح صلاحية النموذج المحصل عليه والمقدر بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى.

الجدول (3): نتائج اختبار الطبيعية للبواقي الناتجة عن تقدير المعادلة (1).

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	0,076	112	0,118	0,985	112	0,226

a. Lilliefors Significance Correction

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

- الخطوة الثالثة: تقدير المستحقات غير الاختيارية ($NDAC_{it}$)

تم ذلك بالاعتماد على المعادلة (3)، انطلاقا من المعاملات المقدرة.

$$NDAC_{it}/A_{it-1} = \beta_1 (1/A_{it-1}) + \beta_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/A_{it-1}] + \beta_3 (PPE_{it}/A_{it-1}) + \beta_4 (REV_CF_{it}/A_{it-1}) \quad (3)$$

بالمقارنة بين المعادلتين (1) و(3) نلاحظ أن الفرق بينهما هو المتغير العشوائي (ε_{it})، الذي يعبر عن البواقي المعيارية، وهي ذلك الجزء من المستحقات المحاسبية الذي لا يمكن تفسيره، ممثلا في المستحقات الاختيارية التي تعتبر غير عادية، أما الجزء الذي يمكن التنبؤ به وتفسيره بالاعتماد على النموذج، فيعبر عن المستحقات غير الاختيارية التي تعتبر عادية.

- الخطوة الرابعة: تقدير المستحقات الاختيارية (DAC_{it})

تعتبر زيادة المستحقات الاختيارية سواء في الاتجاه الموجب أو السالب دلالة على ممارسة المسيرين لإدارة الأرباح، وكلما كانت قريبة من الصفر دل ذلك على عدم ممارسة إدارة الأرباح، ويمكن حسابها بالفرق بين المستحقات الكلية [المعادلة (2)] والمستحقات غير الاختيارية [المعادلة (3)].

$$DAC_{it} = (DAC_{it}/A_{it-1}) = (TAC_{it}/A_{it-1}) - (NDAC_{it}/A_{it-1}) \quad (4)$$

الخطوة الخامسة: الحكم على ممارسة إدارة الأرباح

من أجل ذلك تم حساب القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية لكل مؤسسة خلال كل سنة من سنوات الدراسة، ثم حساب متوسطها بالنسبة لكل مؤسسة على حدا خلال فترة الدراسة ككل؛ فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية خلال سنة ما أكبر من متوسطها خلال الفترة، تعتبر المؤسسة ممارسة لإدارة الأرباح (EM) خلال هذه السنة وتأخذ القيمة (1)، وفي حالة العكس تعتبر غير ممارسة (Non_EM) وتأخذ القيمة (0).

3.3. التغير المحاسبي

من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم تقسيم المشاهدات كالآتي:

- **التقسيم الأول** (PART1)**:** يضم مجموعتين، مجموعة المخطط المحاسبي الوطني (GPCN1)، وتشمل المشاهدات المسجلة بين 2003 و2009، وتم إعطاؤها الرمز (0)؛ ومجموعة النظام المحاسبي المالي (GSCF1)، وتشمل المشاهدات المسجلة بين 2010 و2015، وتم إعطاؤها الرمز (1).
- **التقسيم الثاني** (PART2)**:** تقسيم المشاهدات إلى ثلاث مجموعات، مجموعة المخطط المحاسبي الوطني (GPCN2)، وتضم كل المشاهدات المسجلة بين 2003 و2008، وتم إعطاؤها الرمز (0)؛ المجموعة الانتقالية (GTRAN)، وتضم المشاهدات المسجلة خلال 2009، وتم إعطاؤها الرمز (1)؛ ومجموعة النظام المحاسبي المالي (GSCF2)، وتضم المشاهدات المسجلة بين 2010 و2015، وتم إعطاؤها الرمز (2).

4. عرض النتائج واختبار الفرضيات

يمثل الشكل (1) تطور المستحقات المحاسبية، معبرا عنها بالمتوسطات الحسابية للمؤسسات خلال كل سنة؛ ويتضح من الشكل أن المستحقات غير الاختيارية لم تشهد تغيرات جوهرية خلال الفترة، وكانت محصورة بين 0,03 و0,048، وذلك لأنها عادية، لا يمكن التحكم فيها بغرض إدارة الأرباح، وترجع التغيرات التي تحدث فيها لظروف الصناعة، وتغير حجم المؤسسة ومستوى نشاطها وأدائها. وبعكس ذلك عرفت المستحقات الاختيارية تغيرات جوهرية خلال الفترة، وكانت حركتها جد متذبذبة، وذلك لأنها تعتبر غير عادية، ويمكن التحكم فيها بغرض إدارة الأرباح، وبالتالي فإن التغيرات التي تحدث في المستحقات الاختيارية تعبر في الغالب عن إدارة الأرباح.

من الشكل نلاحظ أيضا وجود تواتر بين الزيادة والانخفاض فيما يخص حركة المستحقات الاختيارية، مما يدل على زيادة مستوى إدارة الأرباح في فترة وانخفاضه في فترة أخرى؛ لكن فترة المخطط المحاسبي الوطني، باستثناء عامي 2003 و2005، عرفت مستويات مرتفعة للمستحقات الاختيارية، مقارنة بفترة النظام المحاسبي المالي، التي عرفت مستويات أقل. وفيما يخص حركة المستحقات الكلية، كانت مماثلة لحركة المستحقات الاختيارية، وفي نفس المستوى تقريبا، مما يعني أن التغيرات في المستحقات المحاسبية ترجع في الأساس للمستحقات الاختيارية.

الشكل (1): تطور المستحقات المحاسبية خلال فترة الدراسة.

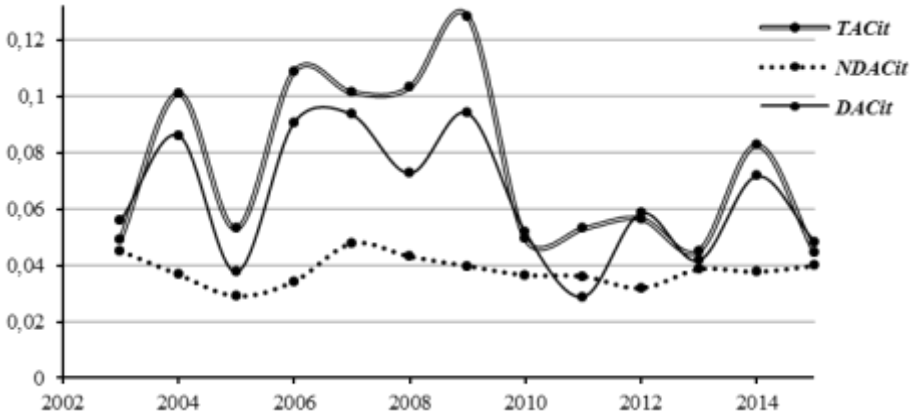

المصدر: بالاعتماد على نتائج تقدير المستحقات الاختيارية.

قبل اختبار الفرضيات بالاعتماد على اختبارات الفروق، يتطلب الأمر اختبار طبيعية توزيع البيانات، من أجل تحديد الاختبارات المناسبة، فيما إذا كانت اختبارات معلمية أو اختبارات لامعلمية. ومن الجدول (4)، يتضح أن بيانات جميع المتغيرات لا تتوزع طبيعيا، لأن مستويات المعنوية لاختبار (Kolmogorov-Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk) كانت أكبر من 5%

بالنسبة لجميع المتغيرات؛ باستثناء البيانات المتعلقة بالمستحقات غير الاختيارية، التي تتوزع طبيعيا وفقا لنتائج اختبار (Kolmogorov-Smirnov)، حيث كان مستوى المعنوية للاختبار أكبر من 5%، وهو ما يؤكد النتائج الموضحة في الشكل (1)، فالمستحقات غير الاختيارية تعتبر عادية وطبيعية.

الجدول (4): نتائج اختبار الطبيعية للبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
NI_{it}	,145	117	,000	,885	117	,000
CF_{it}	,227	117	,000	,500	117	,000
TAC_{it}	,233	117	,000	,452	117	,000
$NDAC_{it}$	,068	117	,200*	,960	117	,001
DAC_{it}	,231	117	,000	,426	117	,000
EM_{it}	,400	117	,000	,617	117	,000

NI_{it}: نتيجة الدورة الصافية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

CF_{it}: صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

a. Lilliefors Significance Correction

*. This is a lower bound of the true significance.

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

من الجدول (4) يتضح أن الاختبارات اللامعلمية هي الأنسب لاختبار الفروق بين المجموعات التي تم تشكيلها سابقا فيما يخص متغيرات الدراسة. وبالسبة للتقسيم الأول (PART1)، أين تم تقسيم المشاهدات إلى مجموعة المخطط المحاسبي الوطني (GPCN1)، ومجموعة النظام المحاسبي المالي (GSCF1)، تم الاعتماد على اختبار (Mann-Whitney) لفحص مدى معنوية الفروق بين المجموعتين المستقلتين، والجدول (5) يوضح النتائج المتوصل إليها.

الجدول (5): نتائج اختبار (Mann-Whitney) للفروق بين المجموعتين.

Test Statistics[a]

	PART1	N	Mean Rank	Sum of Ranks	Mean	Mann-Whitney U	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
NI_{it}	GPCN1	71	65,28	4635,00	0,093			
	GSCF1	46	49,30	2268,00	0,052	1187	-2,489	0,013
	Total	117	-	-	-			
CF_{it}	GPCN1	71	69,44	4930,00	0,180			
	GSCF1	46	42,89	1973,00	0,081	892	-4,135	0,000
	Total	117	-	-	-			
TAC_{it}	GPCN1	71	64,99	4614,00	0,126			
	GSCF1	46	49,76	2289,00	0,056	1208	-2,372	0,018
	Total	117	-	-	-			
$NDAC_{it}$	GPCN1	71	59,11	4197,00	0,040			
	GSCF1	46	58,83	2706,00	0,037	1625	-0,045	0,964
	Total	117	-	-	-			
DAC_{it}	GPCN1	71	64,55	4583,00	0,107			
	GSCF1	46	50,43	2320,00	0,050	1239	-2,199	0,028
	Total	117	-	-	-			

a. Grouping Variable: PART1

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

من الجدول (5) نلاحظ أن اختبار (Mann-Whitney) كان غير معنوي بالنسبة للمستحقات غير الاختيارية، لأن مستوى المعنوية تجاوز 5% بكثير، مما يعني أن الاختلاف بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي، فيما يخص المستحقات غير الاختيارية، غير دال إحصائيا. وكان الاختبار معنويا عند مستوى 1%، بالنسبة للتدفقات النقدية التشغيلية، ومعنوي عند 5% بالنسبة لباقي المتغيرات، مما يعني وجود فروق دالة إحصائية بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي، فيما يخص المستحقات الكلية والمستحقات الاختيارية والنتائج المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية؛ وبما أن المتوسطات الحسابية للمتغيرات كانت أكبر في ظل المخطط

المحاسبي الوطني، يمكن القول أن تبني النظام المحاسبي المالي نتج عنه انخفاض معنوي في مستوى المستحقات والنتائج المحاسبية والتدفقات النقدية. بالنسبة للتقسيم الثاني (PART2)، أين تم تقسيم المشاهدات إلى: مجموعة المخطط المحاسبي الوطني (GPCN2)، والمجموعة الانتقالية (GTRAN)، ومجموعة النظام المحاسبي المالي (GSCF2)، فقد تم الاعتماد على اختبار (Kruskal-Wallis) لفحص مدى معنوية الفروق بين المجموعات الثلاث المستقلة، والجدول (6) يوضح النتائج المتوصل إليها.

الجدول (6): نتائج اختبار (Kruskal-Wallis) للفروق بين المجموعات.

Test Statistics[a,b]

	PART2	N	Mean Rank	Mean	Chi-square	df	Asymp. Sig.
NI_{it}	GPCN2	59	65,95	0,095	6,329	2	0,042
	GTRAN	12	62,00	0,082			
	GSCF2	46	49,30	0,052			
	Total	117	-	-			
CF_{it}	GPCN2	59	71,17	0,187	18,008	2	0,000
	GTRAN	12	60,92	0,144			
	GSCF2	46	42,89	0,081			
	Total	117	-	-			
TAC_{it}	GPCN2	59	63,05	0,125	6,760	2	0,034
	GTRAN	12	74,50	0,128			
	GSCF2	46	49,76	0,056			
	Total	117	-	-			
$NDAC_{it}$	GPCN2	59	57,63	0,039	0,672	2	0,715
	GTRAN	12	66,42	0,040			
	GSCF2	46	58,83	0,037			
	Total	117	-	-			
DAC_{it}	GPCN2	59	64,75	0,110	0,672	2	0,089
	GTRAN	12	63,58	0,094			
	GSCF2	46	50,43	0,050			
	Total	117	-	-			

a. Kruskal Wallis Test
b. Grouping Variable: PART2

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

من الجدول (6) نلاحظ أن مستوى المعنوية لاختبار (Kruskal-Wallis) كان أكبر بكثير من 5% بالنسبة للمستحقات غير الاختيارية، مما يعني عدم وجود اختلاف معنوي إحصائيا بين المجموعات الثلاث، فيما يخص مستوى المستحقات غير الاختيارية، حيث كانت المتوسطات الحسابية للمجموعات الثلاث جد متقاربة؛ وفيما يخص المستحقات الكلية ونتيجة الدورة فقد كان الاختبار معنويا عند مستوى 5%، وكان الاختبار معنويا عند مستوى 1%، وعند مستوى 10%، بالنسبة للتدفقات النقدية والمستحقات الاختيارية على التوالي، ومن هذا المنطلق يتضح وجود فروق معنوية إحصائيا بين المجموعات الثلاث، وذلك فيما يخص مستوى المستحقات الكلية والمستحقات الاختيارية والنتائج المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية؛ وبالمقارنة بين المتوسطات الحسابية يتبين أن المتغيرات السابقة كانت قيمها أعلى في ظل المخطط المحاسبي الوطني، لتعرف انخفاضا في ظل الفترة الانتقالية، وتصبح أقل في ظل النظام المحاسبي المالي؛ وتتفق هذه النتائج مع ما تم الإشارة إليه سابقا في أن تبني النظام المحاسبي المالي نتج عنه انخفاض جوهري في مستوى المستحقات والنتائج المحاسبية والتدفقات النقدية.

انطلاقا من نتائج اختبار الفروق يتضح عدم صحة **الفرضية الأولى**، فتبني النظام المحاسبي المالي نتج عنه انخفاض جوهري، وليس زيادة في مستوى المستحقات المحاسبية للمؤسسات الجزائرية.

يلخص الجدول (7) نتائج اختبار مدى معنوية ممارسة إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية خلال فترة المخطط المحاسبي الوطني، حيث نلاحظ من الجدول وجود 29 مشاهدة من بين 71 مشاهدة تشير إلى ممارسة إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية، في حين هناك 42 مشاهدة من بين 71 تشير إلى عدم ممارسة إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية، ورغم ذلك

فإن اختبار ثنائي الحدين (Binomial) كان غير معنوي، حيث كان مستوى المعنوية للاختبار أكبر من مستوى 5%، مما يعني أن نصف المؤسسات الجزائرية في المتوسط (تقريبا) مارست إدارة الأرباح في ظل المخطط المحاسبي الوطني، ونصف المؤسسات الأخرى (تقريبا) لم تمارس إدارة الأرباح في ظل فترة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني.

الجدول (7): نتائج اختبار مدى معنوية ممارسة إدارة الأرباح (PCN).

Binomial Test

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
EM_{it}	Group 1	EM	29	0,41	0,50	0,154[a]
	Group 2	Non_EM	42	0,59		
	Total		71	1,00		

a. Based on Z Approximation.

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

يلخص الجدول (8) نتائج اختبار مدى معنوية ممارسة إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية خلال فترة النظام المحاسبي المالي، حيث نلاحظ وجود 16 مشاهدة من بين 46 تشير إلى ممارسة إدارة الأرباح، مقابل 30 مشاهدة تشير إلى عدم ممارسة إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية، وبما أن اختبار ثنائي الحدين (Binomial) كان معنويا عند مستوى 6%، فإن ذلك يدل على معنوية "عدم ممارسة إدارة الأرباح"، أي أن أغلب المؤسسات الجزائرية لم تمارس إدارة الأرباح في ظل النظام المحاسبي المالي.

الجدول (8): نتائج اختبار مدى معنوية ممارسة إدارة الأرباح (SCF).

Binomial Test

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
EM_{it}	Group 1	EM	16	0,35	0,50	0,054[a]
	Group 2	Non_EM	30	0,65		
	Total		46	1,00		

a. Based on Z Approximation.

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

انطلاقا من نتائج اختبار الفروق ونتائج اختبار معنوية ممارسة إدارة الأرباح، يتضح عدم صحة **الفرضية الثانية**، فتبني النظام المحاسبي المالي نتج عنه انخفاض جوهري، وليس زيادة في مستوى إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية. ومن هذه النتائج، يتبين أن التغير من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية ساهم في خفض مستوى إدارة الأرباح، حيث شهدت المستحقات الاختيارية انخفاضا معنويا، وتم تسجيل مشاهدات أقل لإدارة الأرباح؛ فرغم أن النظام المحاسبي المالي يتميز بمرونة أكبر مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، إلا أنه يتميز بوضوح تعليماته، مع وجود تفاصيل أكبر توضح كيفية التطبيق، كما يتطلب مستوى أعلى من الإفصاح، وخصوصا فيما يتعلق بالإفصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة.

تتفق هذه النتائج مع دراسة (Van Tendeloo and Vanstraelen) عام 2005، التي توصلت إلى وجود اختلاف في مستوى إدارة الأرباح بين القوائم المالية المعدة وفق القواعد المحاسبية الألمانية وتلك المعدة وفق المعايير الدولية؛ وتتفق أيضا مع دراسة (Barth et al.) عام 2008، والتي أشارت إلى تحسن جودة القوائم المالية بعد التحول لمعايير المحاسبة الدولية؛ كما تؤكد نتائج العديد من الدراسات التي وجدت أن تبني معايير المحاسبة الدولية أو التكيف معهـــا ســـاهم في خفض مستوى إدارة الأرباح، على غرار: دراسة (Dunstan et al.) عام 2010، دراسة (Yao et al.) عام 2010، دراسة (Brenet) عام 2012، دراسة (Salewski et al.) عام 2013، دراسة (Mazza et al.) عام 2014، ودراسة (Khoo and Ahmad) عام 2015.

تختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Leuz et al.) عام 2003، التي أكدت عدم وجود علاقة بين النظام المحاسبي للدولة ومستوى إدارة الأرباح؛

وتختلف مع بعض الدراسات التي أكدت وجود زيادة في مستوى إدارة الأرباح بعد التحول نحو معايير المحاسبة الدولية أو التكيف معها، على غرار: دراسة (Heemskerk and Van der Tas) عام 2006، دراسة (Jeanjean and Stolowy) عام 2008، دراسة (Jeanjean et al.) عام 2012، دراسة (Liu et al.) عام 2014، ودراسة (Miková) عام 2014. كما تختلف نتائج هذه الدراسة مع بعض الدراسات التي توصلت إلى عدم وجود تأثير لمعايير المحاسبة الدولية في مستوى إدارة الأرباح، على غرار دراسة (Goncharov and Zimmermann) عام 2007، دراسة (Aussenegg et al.) عام 2008، ودراسة (Koster) عام 2016.

5. الخلاصة

اهتمت الدراسة بسلوك إدارة الأرباح، في ظل التغير المحاسبي الذي شهدته الجزائر بدء من جانفي 2010، وذلك بهدف فحص أثر تبني النظام المحاسبي المالي على مستوى إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية؛ ومن أجل ذلك، تم تصميم نموذج لتقدير المستحقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح، بالاعتماد على نموذج (Dechow et al.)، ثم جمع البيانات الضرورية لتطبيقه، انطلاقا من القوائم المالية لـــ 14 مؤسسة، خلال الفترة بين 2003 و2015؛ أما فحص الفرضيات فكان من خلال اختبار مدى معنوية الفروق بين فترة المخطط المحاسبي الوطني، وفترة النظام المحاسبي المالي، فيما يخص مستوى المستحقات الاختيارية ومشاهدات إدارة الأرباح.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين فترة المخطط المحاسبي الوطني، وفترة النظام المحاسبي المالي، فيما يخص مستوى المتغيرات المدروسة؛ حيث نتج عن تبني النظام المحاسبي المالي انخفاض ذو دلالة

إحصائية في مستوى النتائج المحاسبية والتدفقات النقدية؛ كما نتج عن ذلك انخفاض ذو دلالة إحصائية في مستوى المستحقات الكلية والمستحقات الاختيارية، وانخفاض جوهري في مشاهدات إدارة الأرباح، مقارنة بفترة المخطط المحاسبي الوطني. ومن هذه النتائج، يمكن القول أن تبني النظام المحاسبي المالي أدى إلى انخفاض مستوى النتائج المحاسبية في المؤسسات الجزائرية، هذا الانخفاض يرجع جزء منه إلى تغير السياسات والطرق المحاسبية مع تبني النظام المحاسبي المالي، ويرجع الجزء الآخر إلى تغير خصائص المؤسسات، على غرار الحجم، مستوى النشاط والأداء.

تسمح النتائج السابقة بالإجابة على إشكالية الدراسة، حيث نتج عن الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي انخفاض في مستوى إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية، ويمكن إيعاز ذلك إلى وضوح تعليمات النظام المحاسبي المالي، فيما يخص تحديد السياسات والطرق المحاسبية بشكل دقيق، وإلزام المؤسسات بالعديد من الإفصاحات التي تزيد من فهم المستخدمين للقوائم المالية، وخصوصا فيما يتعلق بضرورة الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد وعرض القوائم المالية، مما يحد من أهمية ممارسات إدارة الأرباح.

تتطلب هذه النتائج من الجهات القائمة على عملية التوحيد المحاسبي في الجزائر، وعلى رأسها المجلس الوطني للمحاسبة، بمراجعة تعليمات النظام المحاسبي المالي باستمرار، لتستجيب للتحولات التي تعرفها البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسات الجزائرية، والاستفادة في ذلك من التجارب الرائدة للتوحيد المحاسبي، ومن أعمال التنميط المحاسبي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، إضافة إلى تشجيع التوسع في الإفصاح في القوائم المالية.

الهوامش:

[1] Leuz, C., Nanda, D. and Wysocki, P.D. (2003), Earnings Management and Investors Protection: An International Comparison, ***Journal of Financial Economics***, 69, pp. 505-527.

[2] Van Tendeloo, B. and Vanstraelen, A. (2005), Earnings Management under German GAAP versus IFRS, ***European Accounting Review***, 14, pp. 155-180.

[3] Goncharov, I. and Zimmermann, J. (2007), Do Accounting Standards Influence the Level of Earnings Management? Evidence from Germany, ***Die Unternehmung***, 61 (05), pp. 371-388.

[4]Kaaya, I.D. (2015), The Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) on Earnings Management: A Review of Empirical Evidence, ***Journal of Finance and Accounting***, 03 (03), p. 60.

[5] Jeanjean, T. and Stolowy, H. (2008), Do Accounting Standards Matter? An Exploratory Analysis of Earnings Management before and after IFRS Adoption, ***Journal of Accounting and Public Policy***, 27, pp. 480-494.

[6] Aussenegg, W. O., Inwinkl, P. E. and Schneider, G. E. (2005), Earnings Management and Local vs International Accounting Standards of European Public Firms, ***Working Paper***, Vienna University of Technology, pp. 01-52.

[7] Yao, L. E., Liu, C. H. and Cham, S .I. (2010), A comparative analysis of U.S. GAAP versus IAS/IFRS: The effects of discretionary accruals, R&D, and deferred tax expense on earnings management, Sarasota, FL: American Accounting Association, pp.1-41.

[8] Barth, M. E., Landsman, W. R. and Lang, M. H. (2008), International Accounting Standards and Accounting Quality, ***Journal of Accounting Research***, 46 (03), pp. 467-498.

[9] Dunstan, K., Wan, I., Wan, A. and Van, Z. T. (2010), Earnings quality and the adoption of IFRS-based accounting standards: Evidence from an emerging market, ***Working Paper***, Available from: http://ssrn.com/abstract=1566634, Visited on: 19/03/2014.

[10] Brenet, S. H. (2012), ***Improving accounting quality: GAAP versus IFRS***, Dissertation of Bsc Accountancy and Control, University of Amsterdam.

[11] Mazza, T. Fornaciari, L. and Azzali, S (2014), Earnings management under IFRS and during crisis: The case of listed Italian banks, ***IAAER Conference***, Universita DegliStudi Firnenze,.

[12] Jeanjean, T., Collins, D. W. and Capkun, V. (2012), Does Adoption of IAS/IFRS Deter Earnings Management?, ***Working Paper***, Department of Accounting and Finance, Lancaster University.

[13] Liu, C., Yuen, C. Y., Yao, L. Y. and Chan, S. (2014), Differences in earnings management between firms using US GAAP and IAS/IFRS, ***Review of Accounting and Finance***, 13 (02), pp. 134-155.

[14] Beuren, I. M. and Klann, R. C., (2015), Effects of the Convergence to International Financial Reporting Standards in Earnings Management, ***International Journal of Finance and Accounting***, 04 (01), pp. 08-20.

[15] Palacios-Manzano, M. and Martinez-Conesa, I. (2014), Assessing the Impact of IFRS Adaptation on Earnings Management: An Emerging Market Perspective, ***Transformations in Business & Economics***, 13, pp. 21-40.

[16] Miková, T. (2014), Influence of IFRS on earnings manipulation: Evidence from the European Union, ***Acta oeconomica pragensia***, 22 (06), pp. 03-18.

[17] Larcker, D. F. and Richardson, S. A. (2004), Fees Paid to Audit Firms, Accrual Choices, and Corporate Governance, ***Journal of Accounting Research***, 42 (03), pp. 625-658.

[18] Koster, N. (2016), The Effect of the Mandatory Implementation of IFRS on the Accounting Quality of Dutch Companies, ***7th IBA Bachelor Thesis Conference***, July 1st, 2016, University of Twente, The Netherlands.

[19] Dechow, P. M, Sloan, R. G and Sweeney, A. P. (1995), Detecting earnings management, ***The Accounting Review***, 70 (02), pp. 193-225.

[20] Salewski, M.,Teuteberg, T. and Zűlch, H. (2013), ***Short-term and Long-term Effects of IFRS Adoption on Disclosure Quality and Earnings Management***, Doctorate dissertation: Accounting Quality under IFRS - Essays on Value Relevance, Earnings Management and Disclosure Quality, HHL Leipzig Graduate School of Management, Germany, pp. 155-208.

[21] Kothari, S. P., Leone, A. and Wasley, C. (2005), Performance matched discretionary accrual measures, ***Journal of Accounting and Economics***, 39, pp. 163-197.

[22] Khoo, C. P. and Ahmad-Zaluki, N. (2015), IFRS Convergence and Earnings Management, ***PERTANIKA Journal of Social Sciences & Humanities***, 23 (S), pp. 75-84.
[23] Stolowy, H. Breton, G. (2003), La gestion des données comptables : une revue de la littérature, ***Comptabilité - Contrôle - Audit***, 9 (1), p. 126.
[24] Ibid., p. 130.
[25] Kaaya, I. D. (2015), Op.cit, 03 (03), p. 59.
[26] كيموش، بلال وبوسنة، حمزة (2016)، إدارة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الاختيارية: دراسة استكشافية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، ***دراسات العلوم الإدارية***، 43 (02)، ص. 497.
[27] Mard, Y. et Marsat, M. (2012), Gestion des résultats comptables et structure de l'actionnariat: le cas français, ***Comptabilité - Contrôle - Audit***, 18 (03), p. 16.
[28] Magrath, L. and Weld, L. G. (2002), Abusive Earning Management and Early Warning Signs, ***The CPA Journal***, 72 (08), pp. 12.
[29] Affes, H. (2011), L'influence des administrateurs indépendants sur les pratiques de gestion réelle des résultats : cas des entreprises tunisiennes, 32e Congrès de l'AFC - Comptabilités, économie et société, France, pp. 11-12.
[30] Casta, J.F. et Stolowy, H. (2012), ***De la qualité comptable : Mesure et enjeux***, *In* Comptabilité, Société, Politique, Mélanges en l'honneur de Bernard Colasse, Nikitin, M. et Richard, C. (Ed), Paris : Economica.
[31] De George, E. T., Li, X. and Shivakumar, L. (2016), A review of the IFRS adoption literature, ***Review of Accounting Studies***, 21, pp. 899-900.
[32] Liu, C., Yuen, C. Y., Yao, L. Y. and Chan, S. (2014), Op.cit., p. 135.
[33] Kharrat, K. (2006), Le passage aux Normes internationales : de nouvelles options pour la gestion du résultat ?, ***27e congrès de l'AFC - Comptabilité, contrôle, audit et institution(s)***, Tunisie, p. 26.
[34] Khoo, C. P. and Ahmad-Zaluki, N. (2015), Op.cit., p. 78.
[35] Ministères des finances (2010), Instruction N°. 02 du 29 Octobre 2009 portant première application du SCF, p. 2.

[36] Healy, P. (1985), Evidence on the effect of bonus schemes on accounting decisions, ***Journal of accounting and economics***, 07, p. 89.

[37] Sylvie Chalayer (1995), La manipulation des variables comptables à des fins de lissage de résultats, ***Actes du XVIème Congrès de l'AFC : Modèles d'organisation et modèles comptables***, France, p. 04.

[38] كيموش، بلال (2014)، دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح – حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (2005-2009)، ***مجلة الباحث***، جامعة ورقـلة ، 14، ص ص. 41-54.

الملاحق :

الملحق (1): البيانات المستخدمة في حساب المستحقات الكلية.

(متوسط حسابي لكل مؤسسة خلال الفترة)

المؤسسات	Δالمخزونات	Δالحقوق	Δالديون	النواتج غير النقدية	المصاريف غير النقدية	المستحقات الكلية
Air Algérie	447 714	53 603	2 565 316	1 190 629	9 037 804	- 9 911 175
EL AURASSI	51 716	69 712	75 767	79 184	319 862	- 195 017
ENTP	860 547	624 078	- 7 010 424	548 007	8 145 381	897 676
SAIDAL	237 468	141 963	351 236	578 237	1 069 695	- 463 262
Sonatrach	21 573 083	197 439 917	139 525 750	294 738 331	273 547 975	100 677 606
Sonelgaz	8 770 310	32 379 580	32 827 521	8 578 367	42 766 105	- 25 865 369
SPA DAHLI	16 048	178 254	152 995	25 531	919 334	- 852 495
ETRHB	1 206 762	4 522 618	3 609 166	1 227 526	1 108 066	2 239 673
ENAFOR	874 723	535 195	287 516	582 488	4 550 193	- 2 845 303
CEVITAL	2 348 339	4 856 529	4 592 604	1 430 034	1 921 446	2 120 852
NCA-Rouiba	53 793	116 630	171 090	71 166	224 723	- 154 224
BIOPHARM	669 112	2 410 263	1 682 348	1 332 565	1 470 964	1 258 628
ALLIANCE	-	1 839 439	2 800 061	235 619	322 049	- 206 507
HYPROC SC	- 16 515	940 773	879 873	127 254	1 396 706	- 1 225 068

الملحق (2): البيانات المستخدمة في تقدير نموذج المستحقات الاختيارية.

(متوسط حسابي للمؤسسات خلال كل سنة)

	TAC_{it} / A_{it-1}	$1 / A_{it-1}$	$(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}$	PPE_{it} / A_{it-1}	$(REV_{it} - CF_{it}) / A_{it-1}$
2003	0,26951	0,000000068	0,83232	1,25154	1,53609
2004	-0,03827	0,000000161	-0,35336	1,11956	0,71177
2005	-0,01547	0,000000127	0,05996	1,11018	0,69094
2006	-0,03071	0,000000120	0,09282	1,02406	0,61367
2007	-0,04087	0,000000116	0,11231	1,28825	0,63079
2008	-0,04979	0,000000139	0,08035	1,04215	0,58844
2009	-0,04635	0,000000106	0,09573	0,91340	0,49803
2010	-0,02140	0,000000112	0,05368	1,00899	0,51248
2011	-0,02354	0,000000089	0,02903	0,94744	0,46661
2012	-0,01330	0,000000073	0,03789	0,87747	0,44226
2013	0,00748	0,000000065	0,02168	0,86696	0,55764
2014	-0,05560	0,000000063	0,05540	0,87684	0,51774
2015	-0,02835	0,000000084	0,00192	0,71289	0,66802

الملحق (3): نتائج تقدير المستحقات الاختيارية بمتغيرات الدراسة

(متوسط حسابي للمؤسسات خلال كل سنة من سنوات الدراسة)

	TAC_{it}/A_{it}	$NDAC_{it}/A_{it}$	DAC_{it}/A_{it}	CF_{it}/A_{it}	NI_{it}/A_{it}
2003	0,26951	- 0,01428	0,28379	-0,17578	0,09372
2004	- 0,03827	- 0,00978	- 0,02849	0,14079	0,10252
2005	- 0,01547	- 0,02258	0,00711	0,11064	0,09518
2006	- 0,03071	- 0,02132	- 0,00939	0,12377	0,09306
2007	- 0,04087	- 0,03923	- 0,00163	0,14322	0,10235
2008	- 0,04979	- 0,02384	- 0,02596	0,13066	0,08086
2009	- 0,04635	- 0,01911	- 0,02724	0,12793	0,08158
2010	- 0,02140	- 0,02381	0,00241	0,07402	0,05262
2011	- 0,02354	- 0,02049	- 0,00305	0,04867	0,02512
2012	- 0,01330	- 0,01676	0,00346	0,05526	0,04196
2013	0,00748	- 0,00968	0,01716	0,04061	0,04809
2014	- 0,05560	- 0,01335	- 0,04225	0,10111	0,04551
2015	- 0,02835	0,00655	- 0,03490	0,08814	0,05979